المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

www.facebook.com/AlmadaGroup

العدد (2338) السنة التاسعة - الثلاثاء (20) كانون الاول 2011

http://www.almadapaper.net Email: info@almada-group.com

12

تونس تفرض سيطرتها على ميداليات السباحة

13

مرائب العاصمة بين الإهمال ومعاناة المواطن

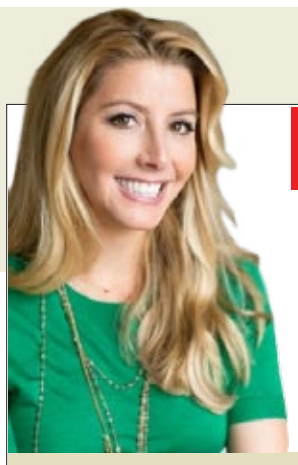

19

العاملات الحسناوات.. إغراء يقوّض ملل الأعمال الشاقة

طالباني يدعو إلى تجنب الإثارة الإعلامية في القضايا الحساسة

رئاسة الجمهورية تستغرب عدم إبلاغها بالإجراءات المتخذة بحق نائب الرئيس

□ بغداد/ المدى

اصدر في وقت متأخر من مساء أمس رئيس الجمهورية جلال طالباني بيانا، شرح من خلاله موقف الرئاسة من الإجراءات التي اتخذتها القوات الأمنية ضد حماية نائب طارق الهاشمي، ومذكرة الاعتقال التي أصدرها القضاء بحق الأخير.

وجاء في البيان الذي تلقت (المدى) نسخة منه انه "في ظل تطورات بدت سريعة، انهمك رئيس الجمهورية جلال طالباني بما ينبغي عمله في ضوء مسؤولياته الدستورية والوطنية إزاء ما عرفه العراقيون من القبض على عدد من أفراد حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وأنباء أخرى تحدثت عن صدور مذكرة إلقاء قبض ضد نائب الرئيس طارق الهاشمي وعدد آخر من حمايته ومن إدارة مكتبه، حتى من دون التشاور والتخابر مع الرئيس".

وتابع البيان "تقديراً من الرئيس لخطورة وحساسية مثل هذه التطورات فقد أجرى رئيس الجمهورية عددا من الاتصالات السريعة مع مختلف الأطراف القضائية والبرلمانية والحكومية والحزبية، مؤكداً فيها أهمية احترام عمل وتخصص القضاء العراقي والثقة به وعدم التدخل في شؤونه من جانب وعدم الطعن بقراراته من جانب آخر.. كما أكد على الطبيعة الخاصة لمثل هذه الأخبار وحساسيتها في الظرف الراهن الذي يمر به البلد ومسيرة العملية السياسية الجارية فيه وأهمية التشاور والعمل بشكل مشترك لمعالجة المشاكل".

وأضاف البيان "في ضوء كل هذا أكد الرئيس أن العمل بروية وهدوء وبعيدا عما يدفع إليه التسريب الإعلامي من تهييج وضوضاء واختلاط للأمور هي من أهم ما ينبغي الالتزام به والاتفاق عليه للخروج من هذه الحالة بما يحفظ حق القضاء وعدالة سير التحقيق ويحفظ أيضا الاستقرار السياسي المطلوب في ظرفنا الآن أكثر من أية مرحلة مررنا بها. والجدير بالذكر أن الرئيس نال الدعم والموافقة من الجميع".

وأردف "تفاجأ أمس الاثنين ٢٠١١/١٢/١٩ الرئيس بعرض إفادات عدد من منتسبي حماية نائب الرئيس وكذلك الإعلان عن مذكرة إلقاء قبض ضد طارق الهاشمي.. حيث كانت هذه الإجراءات والإعلان عنها بهذا الشكل والوقت هي خارج ما جرى الاتفاق عليه في ضوء اتصالات رئيس الجمهورية بمختلف الأطراف خلال اليومين الماضيين خاصة وان الأمر يتعلق بنائب رئيس الجمهورية مما يمس مباشرة مركز الرئاسة وهيبته ومكانته".

وأكد البيان الرئاسي "انطلاقا من المسؤولية الدستورية والوطنية لرئيس الجمهورية فإنه يعيد التأكيد على مختلف الأطراف أن تمارس أقصى قدر من الشعور بالمسؤولية والانضباط وعدم الميل إلى التصريحات التي تتعارض مع ضرورة ترك العمل للسلطة القضائية لتأخذ مداها اللازم من جهة، وتوفير البيئة المناسبة من جانب ثان للعمل السياسي الهادئ والمستقر الذي يضمن عدم تعريض البلد وعمليته السياسية إلى أية أضرار جانبية في هذا الوقت العصيب.. وليس لكل هذا سوى العمل بروح متضامنة لتحقيق العدالة ولضمان سلامة الوضع السياسي وأمن المجتمع، خصوصا أن تطوراً له صلة بالبناء السياسي الوطني مثل هذا التطور يتطلب قبل كل شيء مشاركة الجميع في العمل والقرارات وبضمان تام لاستقلال القضاء وعدم التدخل في شؤونه وإجراءاته مع عدم تجاهل الحل السياسي للقضايا المختلف عليها وعدم تعكير صفو عرس الجلاء بقرارات متسرعة والإعلان عنها في أجهزة الإعلام ممّا يعقد الحلول السياسية الصائبة والمرجوة في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ عراقنا الديمقراطي الاتحادي المستقل".

الهاشمي مطلوب (٤ إرهاب)

اعترافات عرضتها الداخلية: حمايته نفذت عمليات مسلحة بطلب شخصي منه

□ بغداد/ المدى

أصدر مجلس القضاء الأعلى أمس مذكرة إلقاء قبض بحقّ نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، يُمنع بموجبها من السفر.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء عادل دحام في مؤتمر صحفي أمس إن "الهيئة الخماسية التي شكلها مجلس القضاء الأعلى للتحقيق بالاتهامات الموجهة ضد حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، أصدرت أمر قبض بحق الهاشمي وفق المادة ٤ إرهاب، وتمنعه من السفر".

وعرضت وزارة الداخلية، في مؤتمرها، اعترافات عناصر في حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، أكدوا خلالها أن الهاشمي كلفهم شخصيا بتنفيذ عمليات اغتيال وتفجير في بغداد مقابل مبالغ مالية.

وقال احد المتهمين، المدعو احمد شوقي الذي يحمل رتبة رائد في الجيش العراقي ويعمل ضمن حماية الهاشمي، إن "نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قابلني في مكتبه وطلب أن أنفذ عددا من العمليات ووجهني للاطلاع على التفاصيل من مدير مكتبه، صهره أحمد قحطان الذي سلمني أسلحة كاتمة، ونفذت أول عملية تفجير في العام ٢٠٠٩ بعبوة ناسفة في ساحة الموال بحي المستنصرية شمالي بغداد"، مبيناً أن "الهاشمي شكرني وسلمني مبلغ ثلاثة آلاف دولار لقاء تنفيذي العملية".

وأضاف شوقي أن "هناك عملية أخرى نفذتها في ساحة النسور وكانت اغتيال موظف في وزارة الخارجية وتم تنفيذ العملية من خلال الملازم الأول غسان بسلاح كاتم وتسلمنا أيضاً مبلغ ثلاثة آلاف دولار من الهاشمي".

وأشار شوقي إلى أنه نفذ "عملية ثانية تم خلالها اغتيال المقدم إحسان على طريق محمد القاسم، فضلا عن عملية ثالثة بتفجير عبوة ناسفة على موكب حماية وزير النقل هادي العامري واستهداف ضابط مرور بأسلحة كاتمة في ساحة النسور وسط بغداد".

ولفت شوقي إلى أن "هناك عملية أخرى نفذت وهي زرع عبوة ناسفة في منطقة الباب الشرقي بتوجيه من الهاشمي ومدير مكتبه احمد قحطان وتم فيها استهداف آلية للجيش العراقي"، موضحا أنه "نفذ أيضاً تفجير عبوة ناسفة في منطقة الدورة".

■ تفاصيل اخرى ص٤

تدريبات عسكرية في كركوك أمس.. (أ.ف.ب)

دمشق توقّع على نشر المراقبين.. والجامعة تشيد بموقف بغداد

□ بغداد/ المدى

وقّعت سوريا أمس في مقر الجامعة العربية في القاهرة البروتوكول المحدد للإطار القانوني ومهام بعثة المراقبين العرب إلى سوريا.

وقال نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في مؤتمر صحفي عقب توقيع البروتوكول إن "هذا البروتوكول لا يعدو كونه آلية وليس نهاية المطاف، وانه سيتيح الذهاب إلى سوريا والتحرك بحرية في مختلف الأماكن وذلك تنفيذا لمبادرة الحل العربية التي وافقت عليها سوريا، والمهم هو التنفيذ وتوافر حسن النوايا من قبل جميع الأطراف".

ولفت إلى أن "بعثة المراقبين هي عملية جديدة وآلية لم تمارسها الجامعة العربية من قبل، ومهمتها سوف تتكشف أبعادها من خلال عملية التنفيذ حيث ستتوجه إلى سوريا في غضون يومين أو ثلاثة وتضم عددا من القانونيين والمتخصصين بمجال حقوق الإنسان".

وأوضح أنه "تم السماح لدخول ١٠٠ شخص وهي قابلة للزيادة، والبروتوكول سيكون لمدة شهر وهو قابل للتجديد".

وأكد العربي أن توقيع دمشق على البروتوكول المتعلق ببعثة الجامعة العربية إلى سوريا لا يعني تعليق العقوبات فورا، لأن تعليق العقوبات هو قرار يحتاج إلى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، وحول ضمانات التنفيذ وهل ستتحرج الجامعة العربية من القول إن هناك خروقات.. قال لن يكون هناك حرج، وسوف يكون هناك وفد ، فضلا عن فريق سيغطي ما يحدث ويقدم تقريرا وفقا للأوضاع هناك.

ونوه العربي إلى المبادرة العراقية لحل الأزمة السورية وقيام وفد عراقي بمقابلة الرئيس السوري بشار الأسد، ووجه العربي الشكر للعراق، كما نوه بدور كثير من الدول التي كان لها الفضل في توقيع البروتوكول منها روسيا.

من جانبه، أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن المراقبين الذين سيتوجهون إلى بلده بموجب البروتوكول الموقع مع الجامعة العربية الاثنين "مرحب بهم" في سوريا، مؤكدا أن دمشق وقعت هذه الوثيقة اليوم "بعد إدخال تعديلات (عليها) أخذا بمطالب دمشق".

وقال المعلم "لنبدأ هذه الصفحة بالتعاون مع الأمين العام للجامعة العربية (نبيل العربي) وبعثة المراقبين الذين نرحب بهم في وطنهم الثاني سوريا".

المالكي يمنع المطلك من دخول مجلس الوزراء

□ بغداد/ المدى

قالت مصادر مقربة من رئيس الوزراء أمس إن المالكي اصدر أمرا يقضي بمنع دخول نائبه صالح المطلك إلى مبنى مجلس الوزراء لحين تسمية بديل عنه من قبل القائمة العراقية.

وأفاد المستشار في الحكومة العراقية عبد الحسين الجابري لوكالة كردستان للأنباء بأن "رئيس الوزراء نوري المالكي اصدر اليوم (أمس) أمرا يقضي بإيقاف عمل مكتب نائب رئيس الوزراء صالح المطلك ومنعه من دخول مبنى مجلس الوزراء حتى تتم التسوية النهائية بخصوص استبداله".

وقالت الحكومة إن "رئيس الوزراء نوري المالكي طلب رسميا سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك لأسباب أبرزها إعاقة عمل مجلس الوزراء والعمل على إفشال جلساته إلى جانب فشل المطلك في إدارة أهم ملف خلال عام ٢٠١١ وهو ملف الخدمات".

وبين الجابري أن "رئيس الوزراء سحب صلاحيات نائبه المطلك كافة بسبب مخالفات إدارية، والمتضمنة السفر من دون إبلاغ رئيس الوزراء إلى جانب اتخاذه إجراءات ليست من صلاحياته على الإطلاق".

وكان المطلك قد وصف في تصريحات له، أمس الأول، رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه دكتاتور لا يبني، بينما كان صدام حسين دكتاتورا يبني وعمّر العراق، على حد وصفه.

منح جديدة للعوائل العائدة

□ بغداد/ المدى

عممت وزارة الهجرة والمهجرين قوائم بأسماء جميع العوائل العراقية العائدة من النزوح الداخلي والخارجي، على المصارف المنتشرة في عموم محافظات العراق تمهيدا لإطلاق المنحة الإضافية التي أقرتها الحكومة لدعم برنامج العودة.

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الهجرة والمهجرين القاضي اصغر الموسوي إن التخصيصات المالية لمنح العائدين خلال العام ٢٠١١ بلغت ٢٠٠ مليار دينار، وكان المبلغ المذكور اقل بكثير من عدد العوائل العائدة، وهنا طالبنا بزيادة التخصيص إلى ٣٠٠ مليار دينار، وهنا جاءت موافقة الحكومة عليه قبل فترة قصيرة جداً، وبسبب قصر المدة التي تعلن فيها نهاية السنة المالية، وضعنا خطة دقيقة لتوزيع المنحة الإضافية مع مراعاة تحقيق أفضل فائدة لفئات عناية وزارتنا، وبهدف تحقيق المساواة بين المنح الموزعة للعائدين في السنوات الماضية والتي كان مبلغها من مليون إلى مليون ونصف المليون دينار، وبين المستفيدين من المنحة المعدلة والتي طبقت بداية شهر نيسان الماضي والبالغة ٤ ملايين دينار لكل عائلة عائدة، وهنا تقرر شمول الفئة الأولى بزيادة تبدأ من مليون وتنتهي بمليون ونصف المليون.

وتابع أن جميع العوائل العائدة مشمولة بالمنحة شريطة أن تكون مسجلة ضمن برنامج العائدين، سواء كانوا عائدين من النزوح الداخلي أم من الهجرة من خارج العراق، مشددا على أن بيانات العائدين محدثة ولا مجال للخطأ، خاصة وان الجميع سبق وأن تسلّم المنحة الأولى.

محكمة ترد دعوى لمتضررين عراقيين من سجون تل أبيب

المعتقلون هربوا من قمع صدام وتعرضوا لتعذيب قاسٍ في إسرائيل

□ بغداد/ المدى

كشفت مصادر صحفية إسرائيلية أمس أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية ردت دعوى رفعها تسعة لاجئين عراقيين يطلبون فيها التعويض لما تعرضوا له داخل المعتقل من تعذيب.

وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن "محكمة العدل العليا في إسرائيل ردت دعوى رفعها تسعة لاجئين عراقيين قدامى "من زمن حكم صدام حسين"، يطلبون فيها تعويضاً عن أيام الاعتقال وعن التعذيب القاسي الذي تعرضوا له داخل المعتقل".

وأضافت الصحيفة أن "هؤلاء التسعة هم جزء من مجموعة ضمت ٣٠ مواطناً عراقياً، كانوا قد هربوا من العراق إبان حرب العراق الأولى (سنة ١٩٩١)، وصلوا إلى إسرائيل عبر الحدود الأردنية، وسلموا أنفسهم للجيش الإسرائيلي، طالبين اللجوء هرباً من بطش صدام"، مشيرة إلى أن "السلطات الإسرائيلية لم تصدقهم وقامت باعتقالهم وراحت تحقق معهم بتهمة محاولة التجسس لصالح نظام صدام حسين".

الحدود الاردنية الاسرائيلية.. (أرشيف)

وذكرت الصحيفة أن "السلطات الإسرائيلية أبقتهم في المعتقل ٦ أشهر، حيث أطلقت سراح ٢١ شخصاً منهم، فخرجوا يكافحون من أجل الاعتراف بهم كلاجئين، وتدبر قسم منهم أمره وتزوج من مواطنة عربية، أما العراقيون التسعة الباقون فقد أبقوا في المعتقل طويلاً، ثلاثة منهم خرجوا بعد اعتقال دام سنتين ونصف السنة، وستة أطلق سراحهم فقط بعد خمس سنوات ونصف السنة من الاعتقال".

وبينت الصحيفة أن "سبب توجه المعتقلين التسعة إلى المحكمة ومطالبتهم بالتعويض هو محاولة السلطات الإسرائيلية طردهم إلى الخارج، إلا أن توجههم إلى المحكمة أنقذهم من الطرد".

وكشفت الصحيفة أن "أهم إفادة عن التعذيب الذي تعرض له هؤلاء المعتقلون، قدمها ضابط سابق في المخابرات الإسرائيلية (حظر نشر اسمه)، قال فيها إن زميلاً له هو الضابط المعروف بلقب جورج، هو الذي تولى التعذيب، وإنه فعل ذلك بأساليب وحشية متميزة بحق المعتقلين العراقيين والسوريين واللبنانيين الذين وقعوا في الأسر الإسرائيلي، إضافة إلى الأسرى الفلسطينيين".

يذكر أن الضابط المعروف بجورج قد تم تعيينه في وظيفة كبيرة بعد تسريحه من المخابرات ويعمل الآن مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الشرطة الإسرائيلية.

وأشارت الصحيفة الى "خشية هؤلاء العراقيين من الطرد خارج البلاد، بعد أن منعت السلطات نشر أسمائهم، مدعية أن الأوضاع في العراق بعد سقوط صدام لم تعد تهدد حياتهم، وكي لا يقولوا إن وجودهم في إسرائيل قد كشف وبإمكانهم الرحيل عن إسرائيل بأمان".

يذكر أن المحكمة الإسرائيلية قد انتهت في ٢٠٠٩ بقرار يلزم الحكومة بدفع تعويضات لبعضهم بقيمة ٨٠ دولاراً عن كل يوم اعتقال، ولكنها رفضت دفع تعويضات عن التعذيب، والسبب في هذا الرفض هو أن النيابة، التي تدافع عن ضباط المخابرات، جلبت "إفادة معدلة" لذلك الضابط يتراجع فيها عن اتهاماته.

◆ البرلمان لم يعقد جلسته.. والكردستاني ينفي تعليق حضوره
2

◆ البيضاء ترى في نفسها الوريث الشرعي للعراقية
3

◆ أسبوعان تفصل الأنبار عن الإقليم.. نوابها يحذرون من كارثة
4

◆ المجتمع لم يتغير في جوهره على الرغم من الادعاءات العريضة في التغيير

17